وتابع: «إننا نلتزم أقصى حدود الحياد ونفعل كل ما في وسعنا حتى نستطيع، عبر الأمم المتحدة وغيرها من القنوات الدولية، انهاء المعركة بطريقة سلمية». كما نفى امكانية تدخل القوات الأميركية في النزاع، لأن ذلك قد يؤدي إلى «تفاقم الموقف»، ولأن هذه القوات حسب تصريحه، لا تستهدف سوى الرد على «احتمال تدخل سوفياتي». وصرح الناطق الرسمي باسم البيت الابيض أن تواجد القوة العسكرية الأميركية هو «لاظهار الاهتمام الذي توليه واشنطن للمنطقة وللرهائن»[٣٧].

وفي محاولة منها لمنع تأثير الحرب على أزمة الرهائن سلبيا، بعثت الولايات المتحدة عبر طرف ثالث، برسالة الى المسؤولين الايرانيين مفادها ان لا علاقة للولايات المتحدة بالنزاع، كما كان قد صرح به كارتر بأنه «ليست لنا أي علاقة بالنزاع وان تكون لنا أي علاقة به»[٣٨].

أما بالنسبة لامدادات النفط، فقد صرح كارتر قائلا: «لا سبب لحدوث نقص في إمدادات النفط ولارتفاع الأسعار، نتيجة انقطاع النفط الايراني أو العراقي... أما اذا توقفت إمدادات النفط من أماكن أخرى فعندئذ سيحدث نقص». وكان واضحا، منذ أول الحرب، أن تخوف الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، لم يكن ناتجا من امكانية انقطاع إمدادات النفط العراقية والايرانية خاصة على المدى القصير، بل من إمكانية انغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية (يمر منه حوالي ٤٪ من كل تجارة النفط الدولية). وقد صرح كارتر منذ أول أيام الحرب، بأن حرية الملاحة في الخليج ذات أهمية كبيرة للمجموعة الدولية و«من المفترض ومن الضروري ألا تتوقف عمليات شحن النفط في الخليج»[٣٩].

وعلى النقيض من تلك التصريحات الأميركية التي أشارت الى عدم إمكانية تدخل الولايات المتحدة في الحرب، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية في ٣٠ أيلول (سبتمبر)، أنها أرسلت أربعة رادارات طائرة إلى السعودية بهدف «حماية آبار النفط في حال وقوع هجوم جوي محتمل من جانب ايران»[٤٠]. جاء ذلك بعد اجتماع طارىء عقده كارتر مع كبار معاونيه لبحث المضاعفات الخطيرة الناشئة عن الحرب. ووصف الناطق الرسمي للوزارة هذه الخطوة بأنها جاءت تلبية لطلب من حكومة الرياض، وأضاف: «إن هذا الانتشار يجري لاغراض دفاعية بحتة ويستهدف الكشف عن أي تحرك للطائرات وذلك لتدعيم وسائل السعودية الدفاعية». وأوضح ان هذه الطائرات ستظل في السعودية، طالما تطلّب النزاع العراقي ـ الايراني ذلك. كما أرسلت الولايات المتحدة عددا غير محدد من طائرات النقل «سي ـ ١٤١» لمرافقة الرادارات، وعلى متنها قوة مساندة مؤلفة من ٣٠٠ رجل (وكان رئيس هيئة الأركان الموحدة للقوات الأميركية الجنرال ديفيد جونز قد حدد بنفسه تفاصيل هذه العملية خلال زيارته للسعودية)[٤١].

وصرحت وزارة الخارجية الأميركية بعد ذلك بأن واشنطن ما زالت مستمرة في حيادها، «ولكن هذا الحياد سيقرر في ضوء الاحتياجات الدفاعية لحلفائها». وأضاف أحد المتحدثين باسم وزارة الخارجية: «لا نستطيع أن نظل محايدين عندما يقتضي الأمر